البيئة الاستثمارية في البصرة

اعداد الطالبة مريم عبدالله محمد

اشراف الدكتور فارس مهدي

البيئة الاستثمارية ومكوناتها

الاستثمار ركيزة اساسية مهمة في دعم الاقتصاد المحلي والوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بما يتسق ومصالح البصرة والعراق عموما ويحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي المنشود من خلال تفعيل الترابط بين الاقتصاد والمكونات الاخرى للدولة والمجتمع بمنظومة متكاملة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي في البصرة في مجالات الانتاج والادارة والتسويق وخفض معدل الفقر والبطالة .

عناصر البيئة الاستثمارية

1-الاستقرار السياسي والامني

ان الشرط الاول لدخول الاستثمار الى ايه دوله يتعلق بتوافر الحد الادنى المقبول من الاستقرار السياسي والامني فاذا كانت الاوضاع السياسية غير مستقرة او كان الامن غير مستتب فان المستقبل سيكون مجهولا وبالتالي لايستطيع اي مستثمر ان يتخذ قرارا وهو يعرف ان مصيره سيكون مهددا في ايه لحظة تحت طائلة الفوضى او الانفلات الامني ويتخذ المستثمرون الاجانب قرارتهم الاستثمارية بعد ان ياخذوا بنظر الاعتبار مايلي.

1- قيمة كلفة الحماية والامن كنسبة من المبيعات
2- الخسائر المتحققة بسبب الجريمة كنسبة من المبيعات

2 – الاطار القانوني للاستثمار

يعطي قانون الاستثمار في العراق رقم 13 لسنة 2006 المستثمرين المحليين والاجانب المزايا والتسهيلات الاتية.

1 – حق الاحتفاظ بالارض لاغراض مشاريع الاسكان بمقابل يحدد بينه وبين مالك الارض.

2 – حق استئجار الاراضي اللازمة للمشروع ولمدة 50 عاما قابلة للتجديد.

3 – حرية دخول رؤوس الاموال وخروجها وحرية تحويل الارباح.

3 – يعطى للمستثمرين الحق في توظيف اليد العاملة غير العراقية واستخدامها في حالة عدم توافر المؤهلات المطلوبة في العمالة العراقية .

4 – منح المستثمر الاجنبي والعاملين معه من غير العراقيين حق الاقامة في العراق وتسهيل دخولهم وخروجهم.

5 – عدم مصادرة او تاميم المشروع الاستثماري المشمول باحكام هذا القانون .

6- اعفاء المشروع الاستثماري من الضرائب والرسوم لمدة 10 سنوات ترتفع الى 15 سنة اذا كان المشروع مشتركا مع مستثمر عراقي تزيد مساهمته عن 50%

7- اعفاء مستلزمات الانتاج المستوردة من الرسوم الجمركية

8- ملكية المستثمر الاجنبي للمشروع تصل الى 100%

9-تقديم المشورة وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين واصدار الادلة الخاصة بذلك .

10- حق الاجانب في التداول في سوق العراق للاوراق المالية بالاسهم والسندات وتكوين المحافظ الاستثمارية

11-ضمان المساواة بين المستثمرين العراقيين والاجانب من حيث الحقوق والالتزامات .

12- ضمان امكان التامين على المشاريع الاستثمارية ضد المخاطر غير التجارية.

13- عدم فرض ايه قيود على صادرات المشروع سواء تم التصدير مباشرة ام من خلال طرف ثالث.

14- ضمان عدم فرض اي انواع من التسعير الالزامي على منتجات المشاريع الاستثمارية وكذلك عدم فرض قيود على توزيع الارباح .

يشكل قانون الاستثمار الوطني الجديد الاطار القانوني للاستثمار على الرغم من ذلك مايزال المستثمرون المحتملون يواجهون عوائق كبيرة لفهم الخطوات الاساسية للبدء بتشغيل الاعمال في العراق نظرا للتعقيد الموجود في القوانين والانظمة والاجراءات الادارية الحالية.

3-النظام القضائي .
ان الاستقرار القانوني لايتطلب فقط وضوحا في النظم القانونية السائدة بل يعني فوق ذلك فاعلية القانون بالقدرة على تطبيقة بصورة سليمة الامر الذي يشير الى مدى توافر نظام قضائي فاعل وعادل من جهة وسلطة تنفيذية محايدة وقادرة على تنفيذ الاحكام بسرعة وفاعلية من جهة اخرى .وفاعلية القضاء لاتتطلب فقط العدل والسرعة والقدرة على تنفيذ الاحكام بل تتطلب ان يكون ذلك بكلفة معقولة وتعد الثقة بالنظام القضائي وعدد الايام اللازمة لفض المنازعات من المسائل المهمة التي تهتم بها الشركات الاجنبية الراغبة في الاستثمار في دولة ما.

4 – البيئة المالية.
التحدي الاخر امام الحكومه المحلية في البصرة يتمثل بخلق بيئة مالية مستقرة ومفتاح الاستقرار هو تحقيق معدل تضخم منخفض الذي يعني نسبة فوائد منخفضة وعلاقات صناعية جيدة واسعار صرف مستقرة .

5- فاعلية اقتصاد السوق.
هذا التحدي الذي يواجه الحكومة المحلية في البصرة يكمن في تحرير الاقتصاد واعادة هيكلته واتخاذ الخطوات الكفيلة بتحرير السوق بما في ذلك سوق العمل ويتطلب تحرير الاقتصاد تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي باستخدام اللوائح بالنظم والتشريعات والتمويل اللازم لتطويره لكي يستطيع ان يؤدي دورا رياديا في الاقتصاد البصري .

6- البنية الاساسية
من العناصر الاخرى للبيئة الاستثمارية مايتعلق بتوافر عناصر البنية الاساسية او البنية التحتية من طرق وموانىء ومطارات واتصالات وطاقة ومياه ويتوافر في البصرة الحد الادنى المعقول من بعض عناصر البنية الاساسية لكنها تحتاج الى استثمارات كبيرة لتطويرها لان الشركات الاجنبية تهتم كثيرا بمدى توافر البنية التحتية الذي يؤثر كثيرا في طبيعة القرار الاستثماري لها.

العوائق التي تواجه بيئة الاعمال في البصرة

1 – العوائق المالية.وهي العوائق الاكثر ضررا على اعمال القطاع الخاص في البصرة الذي يمتلك اقل معدلات النفاذ المصرفي في العراق اذ ان 10%فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البصرة تقوم بالتعامل مع المصارف وهذه النسبة اقل من معدل العراق البالغة 12% تتضمن العوائق المالية بصورة اساسية .عدم القدرة على تامين راس المال التشغيلي وعلى تمويل نمو الاعمال .تشكل معدلات الفائدة المرتفعة مصدر القلق الرئيس للمقترضين فضلا عن نقص المعرفة بالمعلومات المتعلقة بالمؤسسات المالية وغياب الثقة بالمصارف.وايظا ان المعتقدات الدينية لاصحاب المشاريع تؤثر سلبيا في تمويل الاسواق الائتماني .

2 – العوائق الامنية .تتاثر بيئة الاعمال في البصرة بالمشكلات الامنية اكثر من بقية المحافظات العراقية وتؤثر المشكلات الامنية على المشاريع في البصرة من خلال تاثيرها في النقل ومدى توافر البضائع وقدرة العمال على الوجود في مكان معين وتوافر اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة بنسب مقبولة وتتاثر المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم كثيرا بالجريمة والسرقات فضلا عن ذلك فان تاثير الصراعات القومية والطائفية ببيئة الاعمال في البصرة اكثر من المعدل في عموم العراق.

3-عوائق سوق العمل .تصل الكثافة العمالية في محافظة البصرة الى 5 و 10 عمال لكل شركة وهو اعلى بقليل من المعدل الوطني في العراق الذي يبلغ 8.3 .ويتاثر اصحاب المشاريع العاملة في البصرة كثيرا بالاجور المرتفعة التي يدفعونها للعمال وعدم وجود المهارات المطلوبة وقلة انضباط العاملين.

4 – عوائق البنية التحتية . ترتبط هذه العوائق بالبنية التحتية في محافظة البصرة التي تتعلق بالكهرباء والنقل والمياه والاتصالات وان معظم المشاريع القائمة في البصرة تعوض عن الكهرباء الوطنية بما تحصل عليه من كهرباء المولدات الاهلية او المشتركة وهي مايترتب عليها تكاليف اضافية لا تؤثر سلبيا في التركيب المالي للشركات فحسب وانما على نوعية الانتاج ايظا.ويؤثر التجهيز الضعيف للماء في اعمال تلك المشاريع اما مشكلة النقل في محافظة البصرة فترتبط بصورة اساسية بالوضع الامني والاجور المرتفعة وضالة وسائل النقل وتتاثر الشركات في محافظة البصرة بنوعية الاتصالات الرديئة والعائق الاكبر في مجال الاتصالات هو التغطية غير الجيدة لشبكه الهاتف النقال.

5 –عوائق تكنولوجيا الاتصال والمعلومات .

نظرا للمعرفة غير الكافية في قضايا تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وعوائق البنية التحتية الضعيفة وتكاليف التكنولوجيا المرتفعة فان الشركات العاملة في البصرة غير مدركة لدور التكنولوجيا في تطوير الاعمال وعلى الرغم من الاستخدام الواسع لاجهزة الهاتف النقال فان انتشار استخدام الحاسبات والانترنيت في الشركات العاملة في البصرة متدن جدا اذ لايزيد عدد الشركات التي تستخدم الحاسوب عن 22%في حين تملك 9%منها خط انترنيت.

6 – انتشار الاقتصاد غير الرسمي.تعمل 61%من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة البصرة في الاقتصاد غير الرسمي وهذا مايعوق وصول هذه المشاريع الى التمويل والتكنولوجيا ومصادر اليد العاملة المؤهلة والمدخلات الانتاجية الاخرى كما يؤدي الى الفساد والممارسات غيرالتنافسية ويحد من القدرة الحكومية على اتخاذ القرارات المرتبطة بالسياسة الاقتصادية نتيجة المعلومات غير الكافية .

ويلاحظ على الشركات العاملة في الاقتصاد غيرالرسمي مايلي .

1 – الشركات غير المسجلة تتردد في الاستثمار في الموجودات الثابتة لغرض تجنب مخاطر مصادرة هذه الموجودات او جذب انتباه السلطات.

2 – الشركات المسجلة لديها عدد اكبر من اليد العاملة وتوظف معدلات اعلى من العمال الماهرين قياسا مع نظيراتها الشركات غير المسجلة .

3 – الوضع القانوني الافضل يشجع على الدخول في شراكات والانضمام كشركاء مع الشركات المسجلة الاخرى ونتيجة لذلك فان الشركات المسجلة في البصرة لديها مالكون اكثر من الشركات غير المسجلة.

4 – اللارسمية تزيد من الفساد اذ ان الشركات غير الرسمية تحاول الالتفاف على القوانين.

وانتشر الاقتصاد غير الرسمي في البصرة بمجموعة اسباب منها .

1 – الاجراءات المبالغ فيها والمطالب المعقدة التي تبعد اصحاب المشاريع عن التسجيل.

2 – العديد من الشركات تخشى من ظهور شركاتهم نتيجة لعملية التسجيل مما سيجذب انتباها غير مرغوب فيه من الجهات المعنية وحتى العناصر الاجرامية.

3 –ان ثقافة الاستثمار حديثة مماجعل العديد من اصحاب المشاريع ينظرون الى اعمالهم على انها نشاط لكسب الرزق وليست اعمالا رسمية.

7-الفساد الاقتصادي .يشمل هذا النوع من الفساد اشكالا عديدة من المدفوعات المالية او ماشابه التي تدفع الى المسؤولين لغرض تسهيل الاجراءات المطولة او قبول تسليم اوراق غير كاملة او الحصول على ماقد يسهل المنافسة على العقود الحكومية فضلا عن تجنب دفع القيمة الكاملة للرسوم والضرائب الحكومية المترتبة على صاحب العمل ويعاني المستثمرون في محافظة البصرة في جميع القطاعات من الفساد الطاغي خلال تعاملاتهم مع الجهات الحكومية.

الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في البصرة

يمتلك الاقتصاد المحلي في محافظة البصرة قطاعا كبيرا يهيمن على اغلب القطاعات الاقتصادية وقد تعرضت معظم شركات القطاع العام لاعمال النهب والتخريب على اثر التغيير السياسي عام 2003 مما ادى الى توقفها بشكل كامل او جزئي ولم يكن بالامكان تاهيل هذه الشركات لاسباب عديدة من اهمها عدم تخصيص الموارد المالية الكافية لهذا الغرض وان ماتم تخصيصة لتاهيل هذه الشركات وتشغيلها لم يسد الا حاجة عدد محدود من الشركات لذلك اتجهت وزارة الصناعة والمعادن للبحث عن مصادر اخرى لتشغيل معاملها.

ففي منتصف عام 2005 تم اعداد مسودة تشريع معدل لخصخصة الشركات المملوكة للدولة وبصيغ مختلفة كان احدها المشاركة بين القطاعين العام والخاص ونتيجة التلكؤ في اصدار هذا القانون المهم لم يكن امام وزارة الصناعة والمعادن الا احالة مجموعة من شركات القطاع العام الى الاستثمار من قبل القطاع الخاص على اساس المشاركة بالانتاج ويتلخص هذا الاسلوب بان تعهد الشركة العامة الى المستثمرين بتولي مسؤولية اعمال التاهيل والادارة والتشغيل والصيانة لمدة محدودة وتحصل الشركة العامة على حصة من الانتاج لغاية نهاية العقد وتؤول ملكية معدات التاهيل والاعمال المنفذة الى الشركة العامة التي تمت مشاركتها مع القطاع الخاص وبالرغم من الظروف الصعبة التي يمر بها العراق كان هناك اقبال ملحوظ للاستثمار في هذة الشركات اذ تم التعاقد على المشاركة في سبعة معامل منها خمسة معامل للاسمنت ومعمل للصناعات الكهربائية واخرى للصناعات البتروكيمياوية والتي تم تطويرها باحدث التقنيات التكنولوجية ويتضمن مصفاة حديثة للنفط فضلا

عن خطوط الانتاج لمواد بتروكيمياوية عديدة تتجاوز الاربعين منتجا من خلال خطوط الاثلين والهيدروكربونات الحلقية .